القائم مترئسا الجلسة

الشيخ صباح الخالد أثناء الجلسة

احاله إلى الحكومة

مجلس الأمة يقر اتفاقية تسليم المجرمين بين الك

■ الخالد : علاقاتنا مع المملكة المتحدة وثيقة واليوم نضيف إليها بعداً جديداً

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة بالإجماع وفي المداولتين الأولى والثانية في جلسته العادية التكميلية امس على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الكويت والمملكة المتحدة.

وأظهرت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على مشروع القانون موافقة 50 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 50 عضوا في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية على 49 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 49 عضوا.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أهمية اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة دولة الكويت والمملكة المتحدة.

وقال الشيخ صباح الخالد في كلمة له في جلسة مجلس الأمة التكميلية أثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لمشروع القانون إن الكويت ترتبط بعلاقات وثيقة مع المملكة المتحدة مضيفا أنها «إحدى أقدم الدول التي لنا علاقات معها تمتد إلى عام 1775 ونحن نضيف اليوم رصيدا إضافيا إلى هذه العلاقات».

كما وافق المجلس بالإجماع وفي المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

وأظهرت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على الاقتراح بقانون في المداولة الأولى موافقة 45 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 45 عضوا في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية على 48 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 48 عضوا.

كما أقر المجلس اعتماد تقديرات توجيه 3 -النفقات الرأسمالية- الباب الثاني (شراء الاصول غير المتداولة في الميزانية العامة للدولة) للسنة المالية الجديدة (2017-2018).

وقدرت النفقات الرأسمالية والمخصصة للمشاريع الانشائية والصيانة والمعدات والالات بمبلغ 2,884,527,000 دينار كويتي (نحو 9,43 مليار دولار امريكي).

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد في كلمته بالجلسة التكميلية اليوم ان النفقات الرأسمالية تشكل ماتسبته 14 في المئة من الميزانية العامة للدولة في حين بلغ عدد المشاريع 524 مشروعا.

وأضاف عبدالصمد ان اقرار هذا التوجيه بشكل مبكر لابد ان يصاحبه تسريع انجاز المشاريع الانشائية وشراء المعدات والالات لاسيما ان كلفة تأجير هذه الامور بلغت في السنوات الخمس السابقة 296 مليون دينار كويتي (نحو 968 مليون دولار امريكي).

وذكر ان «الحساب الختامي الاخير لم يتم الصرف فيه على 178 مشروعا رغم ادراج المبالغ اللازمة لتنفيذها».

كما وافق المجلس بالإجماع وفي المداولتين الأولى والثانية على قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (40) لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته.

وأظهرت نتيجة التصويت التي تمت بالنداء بالاسم على القانون في المداولة الأولى موافقة 48 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 48عضوا في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية على 49 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 49 عضوا.

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة على ان تعقد الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء الموافق 25 ابريل الجاري.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة ..

رفع رئيس الجلسة النائب شعيب المويزري الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب .

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة ويتلو الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: زج باسمي أمس في نقاش وزير الدفاع مع النائب رياض العدساني، والمقصود من ذلك ومن الجريدة شق الصف، فارجو التنبيه على الصحافة نقل ما يدور بدقة وأمانة.

– مرزوق الغانم: بالنسبة لما تنشره الصحف ليس لدي إجراء إلا المادة 182 بان على كل صحيفة التزام الأمانة في النشر، فإذا كان أي عضو يرغب في إرسال كتاب خطي إلى أي صحيفة ما عندي مشكلة فلا مانع ولكن زودوني بالكتاب وأنا أرسله.

– صفاء الهاشم: نتمنى كل الصحة للزميل محمد الخنفر الذي أصابته وعكة صحية أمس.

– مرزوق الغانم: الأمانة العامة وموظفوها يبذلون جهودا حثيثة ونتمنى الصحة والعافية للزميل محمد الخنفر.

– وزير العدل صالح العزب: نتمنى الصحة والعافية للزميل في الأمانة العامة محمد الخنفر أحد الزملاء الذين يبذلون جهودا حثيثة في العمل البرلماني.

وبدأ المجلس في مناقشة بند الأسئلة

– وليد الطبطبائي: أشكر وزير الداخلية على إجابته السريعة حيث أبلغني أنه خاطب الانتربول لإساءة أحد الأشخاص لدولة شقيقة ومحاولته تخريب الأمن القومي وادعى أنه سياسي مطارد، ورفض الانتربول وضع الإشارة الحمراء على هذا الشخص وأنا كنت متوقعا أن يحاول إقناع البعض أن هذا الأمر موقف سياسي لكن « الشرهة» على من سمح له بالخروج من البلاد.

– وزير الداخلية خالد الجراح: لا نستطيع منع سفر شخص إلا بحكم قضائي ومثال على ذلك جروب الفنطاس حيث لا ندري أنه سيصدر عليهم منع سفر.

سؤال رياض العدساني لوزير العدل لإفادته بالبلاغات التي قامت هيئة الفساد بإحالتها إلى النيابة العامة والجواب عليه.

– رياض العدساني: من تاريخ 21/11/2016 لم يداوم مجلس الأمناء نهائيا وتسلموا رواتب تصل تقريبا إلى 11 الف دينار لكل شخص، وهناك خلاف جمّد هذه الهيئة ولكنهم سبب أساسي لعرقلة هيئة مكافحة الفساد .

وقال: أعضاء المجلس والوزراء قدموا ذممهم المالية ولكن هناك جهات ومنها هيئة الصناعة لم يقدموا الذمة المالية وإذا كانت هيئة مكافحة الفساد تحمي الفساد بعذر الطعن المنظور أمام الدستورية فهذا عذر غير مقبول، وسأقدم اقتراحا بأن تكون هيئة مكافحة الفساد ملحقة بمجلس الأمة.

– وزير العدل صالح العزب: لا توجد ملاحظة في وزارة العدل إلا على هذه الهيئة، وكل موظفي الدولة يجب أن يقدموا ذممهم المالية، وإذا لم يتم ذلك فسأفتح تحقيقا في الموضوع، ولا يوجد أي بلاغ تم حفظه في الهيئة.

وأوضح: حقيقة الأمر أنهم تذاكوا على الشعب وعقدوا اجتماعا بعد 4 أشهر حتى يقطعوا المدة التي نتحدث عنها. وهذا تحايل على القانون ولا يليق بمن يقوم على مثل هذا الجهاز.

وأضاف: الجهاز الفني الوحيد التابع لمجلس الأمة بقوة الدستور هو ديوان المحاسبة ولم يكن هناك جهاز آخر تابع لمجلس الأمة إلا بعد أن يعدل الدستور ولا أملك إلا أن أطبق القانون حتى لو لم أكن مقتنعا.

سؤال العضو عبدالله فهاد الى وزير الدولة لشؤون الإسكان

– عبدالله فهاد: الوحدات السكنية الذي أعلن عن توزيعها ضحك على الذقون، هناك مقبرة في الإطارات بها 7 ملايين إطار وهي أكبر مقبرة للإطارات وأزلوا منها من 2011 حتى الآن 150 الف إطار ، وهناك عوائق تمثلت في عدم وجود جدول زمني للانتهاء من المعوقات.

– ياسر أبل: المعوقات تحتاج إلى وقت لإزالتها واليوم الأرض في جنوب سعد العبدالله متبسطة ومن السهل العمل فيها وهناك برنامج زمني لإزالة المعوقات، وتم توقيع العقد مع الجانب الكوري قبل 10 أيام وبدأت انطلاقة المشروع بداية من التخطيط والتصميم ومرحلة التنفيذ ستتم بعد الانتهاء من التخطيط والتصميم.

– صفاء الهاشم: أحيي عبدالله فهاد على تسليط الضوء وفي زيارتنا الأخيرة للسويد كان ملك السويد كل كلامه عن البيئة ومرادم الكويت السبعة، عندنا مرادم يجب تنظيفها وإلى اليوم لا يتم ذلك، وعندنا نقطة ارتباط بيئية مهمة تسلمت أموالا ولم يتم العمل بها.

– وزير الكهرباء ووزير النفط: نقطة الارتباط ليس لها علاقة بمشروع جنوب سعدالعبدالله وإنما تتعلق بالكهرباء والماء ومرتبطة بتعويضات بيئية من الأمم المتحدة ولا تتعلق بجنوب سعد العبدالله.

– صفاء الهاشم: نقطة الارتباط مهمتها تنظيف البيئة.

– وزير الكهرباء والنفط: نقطة الارتباط محددة بنقاط معينة لكي يتم صرف أموال التعويضات عليها.

سؤال العضو صالح عاشور إلى وزير الإعلام

– صالح عاشور: السؤال والجواب يبين مدى تخبط الحكومة تجاه عدم الالتزام بتعيين الكويتيين وعندما سألت السؤال وراجعت ديوان الخدمة وجدت أن أكثر من 100 كويتي يحملون شهادة عليا في الحقوق بدرجات امتياز مع مرتبة الشرف، والحكومة تستعين بالخارج كما أحالت وزارة الداخلية المدعين العامين الحقوقيين الذين أمضوا في الخدمة أكثر من 25 سنة إلى التقاعد، ووهم 154 مستشارًا كويتيًا وعملوا أكثر من 25 سنة وبجرة قلم تم الاستعانة بغير الكويتيين.

وأضاف: ما الامتيازات التي كانت موجودة في المستشارين المعينين في مكتب وزير الإعلام ولم تكن موجودة في الكويتيين وبالرغم أن درجاتهم مقبول وجيد، وهذا النهج الأخير للحكومة غير مقبول، وكل وزراء الصف الأول ينتهجون نفس النهج.

وقال عاشور: لقد طالعت الرواتب وجدت أن الكويتي دكتور يتعين على 1000 دينار وغير الكويتي أكثر من 2000 دينار بالإضافة إلى السكن والامتيازات الأخرى، ونحن نحملكم المسؤولية في الاستمرار بهذا النهج ونحملكم المسؤولية السياسية.

– الشيخ محمد العبدالله: هذا السؤال تمت الإجابة عليه بأن هناك اثنين من القضاة من دولة عربية أحدهما 1000 دينار والآخر 2000 دينار وفوائد الأسئلة اطلاع الوزير على ما يدور في وزارته، فبعد الاطلاع على الإجابة تم تصويب هذا الموضوع.

وأضاف: الوزارات تحتاج إلى خبرة والخبرة المحلية تمتاز على أي خبرة أخرى وقمنا بتصويب الخلل وتمت الاستعانة بخبرات وطنية وتم الاستغناء عمن لا يمتلك الخبرة وكل الشكر للنائب صالح عاشور على هذا السؤال.

– د. جمعان الحربش: بالنسبة للقيود الأمنية أبلغت الوزير بالقيود الأمنية وطلبت موقفا رسميا وطريقة تلقي شكاوى الناس، واحد مقدم على كلية يقولون له عليك قيد أمني.

– وزير الداخلية: بالنسبة للقيود الأمنية فهي موجودة في كل بلد ولكن هناك أنواع فحسب معلوماتي لا توجد قيود أمنية الآن ومن عليه قيد أمني فليراجع مكتبي أو مكتب أمن الدولة.

– د. جمعان الحربش: ما بروح لك مكتبك لماذا بروح لك مكتبك أنا أؤيد القيود الأمنية على من قام بأعمال إرهابية، وإذا أتاني شخص عليه قيد أمني لن أوجه سؤالا بل سأقدم استجوابا.

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة الخارجية بشأن اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الكويت وبريطانيا وأيرلندا الشمالية.

– علي الدقباسي (رئيس اللجنة الخارجية): اللجنة وافقت على الاتفاقية وتمت بتاريخ 15 ديسمبر 2016 بين الكويت وأيرلندا والهدف منها هو زيادة التعاون المشترك في تبادل المجرمين المحكوم عليهم أو المطلوبين للعدالة بين الدولتين، وانتهت إلى الموافقة بإجماع الحضور بالصياغة التي وردت في التقرير.

– د. وليد الطبطبائي: هذه الاتفاقية مهمة لتسليم المجرمين بين بريطانيا والكويت، ومدير التأمينات السابق لديه مئات الملايين وسمح له بالسفر فهناك خلل واختراق لأجهزة الدولة لصالح متنفذين، هذا الوضع غير مقبول بأن تضيع أموالنا بحجة عدم وجود اتفاقية ولذلك نؤيد هذه الاتفاقية وندعو إلى التعامل بالمثل من الجانب البريطاني.

– محمد الدلال: إقرار الاتفاقية مهم جدا ويجب أن نبحث بعناية، ولدينا ثقة بالتعامل مع الدولة الأخرى ولكن عندما تصفحت الاتفاقية وجدتها لا تحدد التسليم يتم لمَن وبناء على طلب مَن؟

وأضاف: المفترض يتم التسليم عن طريق قاض في المحاكم وعند سؤالي وجدت أن التسليم سيكون بروتوكوليا، وهذا الكلام ليس منصوصا عليه في الاتفاقية، وأطالب بالتعديل عليها بأن القضاء هو الذي يبت في الأمر وحتى يضع على الحكم الصيغة التنفيذية في الكويت.

الروضان متحدثا

■ بريطانيا إحدى أقدم الدول التي لنا علاقات معها تمتد إلى عام 1775

■ توصلنا إلى هذه الاتفاقية عبر لقاءات متعددة واتصالات عالية المستوى

■ سنستكمل منظومة الاتفاقيات مع سائر الدول التي تربطنا بها علاقات عالية المستوى

■ زيادة عدد البعثات الدبلوماسية ساهم في ارتفاع نفقاتها

■ وزير العدل: نؤكد على أن الاتفاقية عامة ومجردة ولا توجه إلى فرد بعينه

■ أخذ الاتفاقية في اتجاه سياسي غير صحيح ولم نترك شاردة ولا واردة إلا وتم إدراجها

الوزير انس الصالح

العبدالله متحدثا

ابل يلقي كلمته